

دلالة النصب والرفع في الأسماء (٢)

دراسة في (مشكل إعراب القرآن)

بقلم الدكتور سعد الدين إبراهيم المصطفى

وجاء في قوله تعالى: «وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِلَّذِكُورِنَا»^١ (بالنَّصْبِ) على الحال من المضمر في قوله: (في بُطُونِ) في قراءة قتادة^٢. وخبر "ما" (لِلَّذِكُورِنَا)^٣. وعن المطوعي (خالِصَةٌ) بفتح الصاد والماء، وبحذف التنوين، على أنه مبتدأ، و(لِلَّذِكُورِنَا) الخبر. والجملة خبر الموصول^٤.

إن قراءة المجمهر بالرَّفع أبلغ في النفس وأكثر وضوحاً فهي للدلالة على ثبوت هذا الأمر في نفوس المتكلمين، لأنَّهم جعلوها خالصة للذكر، وحرَّمواها على الأزواج، ودلَّ على ذلك وجود التاء في آخرها لِلمُبَالَغَةِ كالماء في "علامة" و"نسابة"، وفي الرَّفع دلالة أخرى فقد جاءت حملاً على معنى "ما" لأنَّ المقصود هنا بما في بُطُونِ هذهِ الأنعام الأجنة.

وفي تحليلي للنصِّ نجد إشارة إلى قصد المتكلِّم هنا وهم جماعة، فقد أرادوا جعل ذلك الأمر ثابتاً في ذكرِهم وتقوه عن أزواجِهم فالرَّفع أقرب إلى الستياق، إذ المعنى يتضح بجعل ما في بُطُونِ الأنعام للذكر. وفي اختيارِ النَّصِّ تحوُّل في التركيب لا ينأى بالآية عن الغاية المقصودة بعيداً، فالمتكلِّم قَصَدَ الموضع الإعرابيِّ بناءً على المعنى الوظيفيِّ للاسم المتقدم. فالنَّصِّ على الحال جاء من الضَّمير المرفوع في قوله: (في بُطُونِ)، وخبرُ المبتدأ الَّذِي هُوَ "ما" (لِلَّذِكُورِنَا)، ولا يجوز أن تتفَقَّدَ الحال فيها على العامل

^١ الآية ١٣٩ من سورة الأنعام.

^٢ المحتسب في تبيين شواد القراءات والكشف عنها: لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف، و د. عبد الحليم التجار، ود. عبدالفتاح شلي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م، ١:٢٣٢. وهذه قراءة ابن عباس، والأعرج وقتادة، وسفيان بن حسين. وقرأ الكسائي والأخفش بالرفع.

^٣ مشكل إعراب القرآن ص ١٧٩.

^٤ إنحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر: أحمد بن محمد بن عبد الغني البنا الديمياطي (ت ١١١٧هـ)، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٩م، ١: ٥٥١.

وهذا عند سيبويه إذا لم يكن مُنصرفاً، كأن يقول: زيد قائماً في الدار، لم يجز، وهذا غير منصرف. وقد أجازه الأخفش.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿قَالُوا مَعَذِرَةً إِلَى رِبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾^٥. فقد ذهب سيبويه إلى قراءة الجمهور بالرفع للدلالة على أن هذا حاهم، "لأنهم لم يربدو أن يعتذر اعذاراً مستأناً من أمر ليموا عليه، ولكنهم قيل لهم: "لم تعظون قوماً؟ قالوا: موعظتنا معذرة إلى ربكم". ولو قال رجل لرجل: معذرة إلى الله وإليك من كنا وكنا يربد اعذاراً لنصلب ، وهذه من دقائق سيبويه ولطائفه التي لا يُلْحَقُ فِيهَا^٦.

والحجج في قراءة الرفع أنه قصد أحد أمرين: الأول: موعظتنا إياهم معذرة فتكتون خبراً لمبتدأ مخدوف، والثاني: يضمُّ قبل ذلك ما يرفعه. وأيًّا كان الأمر فإن قراءة النصب على أنها مفعولٌ مطلق، أو مفعولٌ لأجله أو غير ذلك، وهذا ما ذهب إليه أهل التحقيق، إنما جاءت جواباً عن سؤالٍ من الله - سبحانه وتعالى - هُمْ هُو: لم لم تعظوهم؟ فعلهم بالوعظ يتغضون. أو يكون جوابهم بقولهم: معذرة إلى ربكم، أي: معذرة إلى ربكم.^٧

وفي تحليلي لهذه الآية الكريمة تجد أن إرادة المتكلِّم لمعنى من المعانٍ يغيّر موقع الكلمة نصباً على المفعولية أو رفعاً على الابتداء. فهذه الإرادة كانت سبباً في إثباته مفعولاً ومصدراً منصوباً أحلاً محلَّ فعله، وجاء بدلاً منه مرَّة، كما كانت سبباً في عدِّه خبراً لمبتدأ مقدر في نية المتكلِّم مرَّة أخرى، فكلما تدخلت إرادة المتكلِّم بالتغيير في رتبة المفعول تقديمًا أو تأخيرًا ظهرت في تقدير العنصر المذوق فيقدِّر فعلاً وما بعدة منصوبٍ على المفعولية، أو يقدِّر مبتدأ، وما بعدة خبرٍ له.

وهذا التلويُّ بين التعبيرين - الجملة الاسمية والفعلية - المستفاد من تحليلنا لهذه الآية الكريمة إنما يدلُّ على لفتة أسلوبية جعلت البلاغيين يبنون قاعدةً لهم المهمة في الفرق بين التعبير بالاسم والفعل.

^٥ الآية ١٦٤ من سورة الأعراف.قرأ عيسى وطلحة والكسائي وحفص عن عاصم بالنصب ، وقرأ الجمهور بالرفع.
٦ الكتاب ١ : ٣٢٠ .

^٧ إعراب القرآن للنحاس ص ٣٥٨ .

^٨ البيان في غريب إعراب القرآن: لأبي البركات عبد الرحمن بن أبي الوفا الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمود رافت الجمال، القاهرة، دار التوفيقية للتراث، ٢٠١٠م، ١: ٣٣٨ .

فقررُوا أنَّ التَّعبيرَ بِالْفَعْلِ يَدْلِي عَلَى التَّجَدُّدِ وَالْمَحْدُوثِ، بَيْنَمَا يَدْلِي التَّعبيرُ بِالْإِسْمِيَّةِ عَلَى الثَّبَاتِ وَالْاسْتِمرَارِ، يَسْتَوِي فِي ذَلِكَ الْمَظَهُورُ وَالْمُضْمَرُ تَقْدِيرًا. وَأَبَانَ عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجَرجَانِيُّ (ت ٤٧١ هـ) عَنْ هَذَا السُّرِّ الْلَّطِيفِ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ التَّعبيرَيْنِ بِأَنَّ "مَوْضِعَ الْاِسْمِ عَلَى أَنْ يُتَبَيَّنَ بِهِ الْمَعْنَى لِلشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْتَضِيَ بَحْدُودُهُ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ، وَأَمَّا الْفَعْلُ فَمَوْضِعُهُ عَلَى أَنَّهُ يَقْتَضِيَ بَحْدُودَ الْمَعْنَى الْمُشَبِّتِ بِهِ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ".^٩

وَإِذَا كَانَ مُعْظَمُ النَّحْوَيْنِ قَدْ فَسَرُوا الْمَخَالِفَةَ بَيْنَ النَّصِّ وَالرَّفْعِ تِبْعًا لِتَقْدِيرِ الْمَحْدُوثِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا مِنْ حِيثُ الْجَمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ وَالْفَعْلِيَّةِ، وَفَسَرُوا عَلَيْهِ مَعْنَى الْمَفَاضِلَةِ بَيْنَ السَّلَامَيْنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ)^{١٠}. فَالْمَخَالِفَةُ فِي إِعْرَابِ السَّلَامِيْنِ فِي الْآيَةِ مَرَدُهُ فَائِدَةُ بِلَاغِيَةٍ إِضَافَةً إِلَى مَوْقِعِهَا الْوَظِيفِيِّ، فَانتِصَابُ "سَلَامًا" فِي جَاءَتْ لِعَدَمِ تَكْلُمِ الْقَوْمِ بِشَيْءٍ، فَيَحْكَى كَمَا الْأَمْرُ بِوْضُوْهِ، فَهُوَ مَعْنَى مَا تَكَلَّمَتْ بِهِ الرَّسُلُ.

وَعِنْدَ السُّهَيْلِيِّ (ت ٥٨١ هـ) وَرَدَ السَّلَامُ الْأَوَّلُ مَنْصُوبًا: "لَأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ الْحَكَايَا، وَلَكِنَّهُ جَعَلَهُ قَوْلًا حَسَنًا وَسَاهَ سَلَامًا، لَأَنَّهُ يُؤَدِّي مَعْنَى السَّلَامِ فِي رَفْعِ الْوِحْشَةِ وَوَقْعِ الْأَنْسِ، وَيُحَكِّي عَنْ إِبْرَاهِيمَ-عَلَيْهِ السَّلَامُ- قَوْلَهُ فَرْعَوْنَ بِالْأَبْتِدَاءِ. وَحَصَّلَ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ: فِي حَكَايَا هَذَا وَرَفَعَهُ، وَنَصَبَ ذَلِكَ إِشَارَةً لطِيفَةً وَفَائِدَةً شَرِيفَةً، وَهُوَ أَنَّ السَّلَامَ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ، وَالْإِسْلَامُ مِلَّهُ إِبْرَاهِيمَ-عَلَيْهِ السَّلَامُ- وَقَدْ أَمْرَنَا بِالْإِتِّيَاعِ وَالْاقْتِداءِ بِهِ، فَيَحْكَى أَنَا قَوْلُهُ، وَلَمْ يَحْكِ لَنَا قَوْلَ أَضْيَافِهِ، إِذَا لَا فَائِدَةُ فِي تَعْرِيفِ كَيْفِيَّتِهِ، إِنَّمَا الْفَائِدَةُ فِي تَبَيِّنِ قَوْلِ إِبْرَاهِيمَ وَكَيْفِيَّةِ تَحْيِيَتِهِ، لِيَقُوْمَ الْاقْتِداءُ بِهِ، وَأَخْبَرَ عَنْ قَوْلِ الْأَضْيَافِ عَلَى الْجَمْلَةِ لَا عَلَى التَّفَصِيلِ، وَعَنْ قَوْلِ إِبْرَاهِيمَ-عَلَيْهِ السَّلَامُ- مَفْصَلًا مُحْكِيًّا لَهُذِهِ الْحَكْمَةِ".^{١١}

أَسْتَطِيعُ القَوْلَ: إِنَّ مَرَدَ هَذِهِ الْفَائِدَةِ إِنَّمَا يَعُودُ إِلَى تَوْحِيدِ مَعْنَى مِنْ مَعَانِي النَّحْوِ، لَأَنَّ "قَلْتَ" وَمَا يَتَصَرَّفُ عَنْهَا قَدْ وَقَعَتْ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَنْ يُحَكِّي إِلَيْهَا مَا كَانَ كَلَامًا لَا قَوْلًا. وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ وَرَدَ الْأَوَّلُ مَنْصُوبًا فِي جَانِبِ الْأَضْيَافِ، لِيُنْسَى عَنْ تَرْجِمَةِ قَوْلِهِمْ بِمَعْنَاهُ عَلَى تَقْدِيرِ: قَالُوا قَوْلًا سَلَامًا أَيَّا

^٩ دلائل الإعجاز: عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت ٤٧١ هـ)، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، القاهرة، مكتبة الحانجبي، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م، ص ١٧٤.

^{١٠} الآية ٦٩ من سورة هود.

^{١١} نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي (ت ٥٨١ هـ)، د. محمد إبراهيم البناء، منشورات جامعة قار يونس، ١٩٧٨ م، ص ٤١٥.

كَانَ لَفْظُهُ، إِذْ لَا فَائِدَةٌ فِي تَعْرِيفِ كَيْفِيَّتِهِ، وَوَرَدَ كَلَامُ إِبْرَاهِيمَ -عَلَيْهِ السَّلَامُ- فِي رَدِّهِ مَرْفُوعًا عَلَى سَبِيلِ
الحِكَايَةِ بِنَصِّهِ وَلَفْظِهِ، لِيَقُوَّمَ الاقْتِداءُ بِهِ.